السيد الرئيس،

ترغب مؤسسة السلام مع منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية، ومركز البحرين لحقوق الإنسان، في توجيه انتباه المجلس للأعداد المقلقة من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي والتي أبلغت عنها الإجراءات الخاصة في تقرير الاتصالات المشترك الأخير، فعلى سبيل المثال، عدد التقارير المقدمة من أصغر دولة عضو في دول مجلس التعاون الخليجي – مملكة البحرين – مذهل بشكل خاص.

ظهرت البحرين بشكل كبير في تقرير الاتصالات المشترك الأخير للإجراءات الخاصة. تناول التقرير ما مجموعه 16 ضحية لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. بالإضافة إلى شكاوى متعلقة بقضايا موضوعية، مثل تدمير دوار اللؤلؤة والصور ذات الصلة، وحق المرأة في نقل جنسيتها إلى أطفالها. وقد أصدر 11 إجراء شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان يزعم ارتكابها من قبل الحكومة البحرينية. أبرزها مقرري التعذيب والاحتجاز التعسفي واستقلال القضاة والمحامين في هذه الجولة الأخيرة من التوثيق.

الحالات البحرينية التي أثارتها الإجراءات الخاصة تشمل الاعتقال التعسفي على خلفية ممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي ضد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان. توضح قضايا نبيل رجب ومريم الخواجة وناجي فتيل – وهم بعض من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين – نمط واسع من تقييد مساحة المجتمع المدني في البلاد.

والأكثر إثارة للقلق هي قضايا تسعة ضحايا بحرينيين، منهم أطفال، يزعم أنهم "تعرضوا للتعذيب، كالضرب والصعق بالكهرباء والحرمان من الماء والغذاء والإجبار على أوضاع مجهدة والتعذيب النفسي والاعتداء الجنسي، وذلك لغرض انتزاع الاعترافات. "ومن بين هذه الحالات، حكم على خمس بالسجن لفترات ما بين 6 أشهر و 15 عاماً، في حين لازال ثلاثة آخرين يحاكمون.

مع الوضع في الاعتبار هذه الأمثلة للحالات الحديثة من انتهاك حقوق الإنسان، ندعو البحرين واصدقاءها دول مجلس التعاون الخليجي الذين يواجهون ادعاءات مماثلة، لإصدار دعوات دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المعنية، وتسهيل الزيارات القطرية للمكلفين بالولايات لمتابعة الأعداد المتزايدة من التقارير التي لازالت تتلقاها.

شكراً.